بانتظار الدعوة لاجتماع اللجنة المالية في مجلس الأمة

الحجرف: التأمينات جاهزة لمناقشة جميع مقترحات قانون الاستبدال المقدمة

قال وزير المالية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية د. نايف فلاح الحجرف إن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ملتزمة بتطوير مواد قانون التأمينات الاجتماعية التي تنظم الاستبدال على ضوء المقترحات المقدمة من قبل بعض الأخوة النواب الأفاضل لتطوير نظام الاستبدال ودراسة مدى تأثيرها على صناديق المؤسسة ، مؤكدا استعداد المؤسسة لمناقشة جميع تلك المقترحات في اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الأمة متى ما تم الدعوة لحضور اجتماع اللجنة.

وذكر أن المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية قد تسلمت عددا من المقترحات النيابية كان آخرها المقترح المقدم من النائب نايف المرداس وآخرين حول تطوير بعض مواد قانون التأمينات التي تنظم الاستبدال والتي تعكف المؤسسة حاليا على تطويرها وايجاد بدائل اخرى تتوافق مع مقترحات النواب بما يحفظ حقوق المؤمن عليهم والمتقاعدين في المؤسسة من أبناء الشعب الكويتي وتقديم أفضل البدائل، على امل ان تناقش جميعها بعد اجازة عيد الأضحى المبارك متمنيا انتهاء اللجنة من تقريرها ورفعه الى مجلس الامة الموقر قبل بدء دور الانعقاد القادم.

نايف الحجرف

■ تسلمت عدداً من المقترحات النيابية كان آخرها المقدم من المرداس وآخرين

دعا الحكومة إلى التقيد ببنود الميزانية العامة ومعالجة الديون المستحقة لدى الجهات الحكومية

العدساني : الوضع المالي للكويت ممتاز ولا يوجد عجز في الميزانية

■ هناك مؤسسات تمول نفسها «البترول» و«التأمينات الاجتماعية»

أكد النائب رياض العدساني أن الوضع المالي للكويت ممتاز ولا يوجد عجز في الميزانية، مشيرًا إلى أن المنظمات الدولية الاقتصادية تؤكد أن اقتصاد الكويت متين ويقف على أرض صلبة.

وأضاف العدساني في تصريح صحافي في مجلس الأمة أمس أن هناك فائضا في الميزانية إذا تم احتساب إيرادات البترول والاستثمارات.

وطالب بضرورة التقيد ببنود الميزانية، فهي الأرقام المقدرة والخطة التي تسير فيها الحكومة، مشيرًا إلى أن الحساب الختامي يعكس واقع الميزانية ومدى التزام الحكومة بالصرف والإيرادات العامة وهو أيضا الصرف الأصلي والإيرادات الفعلية.

وأضاف أن هناك مؤسسات تمول نفسها كمؤسسة البترول الكويتية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لافتًا إلى أنه تم تحديد عدم الالتزام الحكومي بالميزانية في الاستجواب الذي قدم إلى وزير المالية د.نايف الحجرف.

وأوضح أنه في هذا الاستجواب تم تأكيد عدم القبول بالمساس باصحاب الدخول المحدودة والضرر بميزانية الأسر، «وذلك بعد أن اتجهت الحكومة إلى رفع الدعم ورفع سعر البنزين على المواطنين».

وأكد أن الأصل هو ضبط الإنفاق الحكومي والالتزام بشعار الحكومة وهو ترشيد الإنفاق، مطالبًا رئيس الوزراء والوزراء بالالتزام بالميزانية.

رياض العدساني

■ استجواب وزير الداخلية قد يقدم في أي لحظة وأطالب بمناقشته في جلسة علنية

وقال إن الحكومة ولجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية تعاونتا في موضوع الأرباح المحتجزة التي بلغت قيمتها ٢٠ مليار دينار وسوف يتم تغذية الاحتياطي العام منها على مدى سنوات بقيمة ٨ مليارات دينار.

وأشار إلى أنه في المجلس الماضي تم طرح موضوع القرض المليارى الحكومي وتم رفضه من النواب وتم تجميد الوثيقة الاقتصادية والقيمة المضافة وذلك للمصلحة العامة.

وشدد على ضرورة معالجة الديون المستحقة لجميع الجهات الحكومية وتحصيلها من أجل تعزيز الوضع المالي للدولة، ومعالجة حساب العهد الذي بلغت قيمته ٦ مليارات وتم تخفيضه إلى ٤ مليارات.

وقال إن حساب العهد يتم صرفه خارج قواعد الميزانية وبمرور سنة ولم تتم معالجته ما أدى إلى خلل كبير منذ عام ١٩٩٣، حتى اصبح ٦ مليارات. وأكد أن استجواب وزير الداخلية قد يقدم في أي لحظة مطالبًا أن يناقش في جلسة علنية لتوضيح الحقائق للشعب الكويتي.

■ حساب العهد يتم صرفه خارج قواعد الميزانية ولم تتم معالجته ما أدى إلى خلل كبير

قراءة في الجلسة العادية المنعقدة في 25 ديسمبر 2018

تكليف «الأموال العامة» التحقيق في تجاوزات «الحيازات» و«الداخلية» النظر في «الرعاية الصحية لرجال الإطفاء»

عقد مجلس الأمة جلسته العادية في 25 ديسمبر 2018، أدى الوزراء الجدد خلالها اليمين الدستورية أمام المجلس بعد أن أقسموا اليمين أمام صاحب السمو أمير البلاد، وذلك لمباشرة أعمالهم أعضاء وفقا للمادة (91 من الدستور).

ووافق مجلس الأمة على 3 رسائل مدرجة على جدول أعماله، وعلى بند الإحالات، كما وافق على سحب تقرير لجنة الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تعديلات القانون 2010/8 لمزيد من الدراسة.

وناقش المجلس عددا من الأسئلة النيابية وردود الوزراء على بعضها، وواصل النظر في الخطاب الأميري وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

صادق المجلس في مستهل الجلسة على المضبطتين ذواتي الرقمين 1409 /أ بتاريخ 11 ديسمبر 2018، و1409/ب بتاريخ 12 ديسمبر 2018.

وتمت تلاوة مراسيم استقالة وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل والدولة للشؤون الاقتصادية والنفط والكهرباء والماء بخيت الرشيدي والأشغال العامة والدولة لشؤون البلدية حسام الرومي والدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي.

كما أدى الوزراء الجدد اليمين الدستورية العادية بعد أن أقسموا اليمين أمام صاحب السمو أمير البلاد، وذلك لمباشرة أعمالهم أعضاءً وفقا للمادة (91 من الدستور).

والوزراء الجدد هم كل من د.خالد القاضل وزيرًا للنفط ووزيرًا للكهرباء والماء، وسعد الخراز وزيرًا للشؤون الاجتماعية، وفاد الشعلة وزيرًا للأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير دولة لشؤون البلدية، ومريم العقيل وزير دولة للشؤون الاقتصادية.

ووجه نواب في مداخلات لهم عقب أداء الوزراء اليمين الدستورية الشكر للوزراء القدامى وباركوا للجدد متمنين لهم التوفيق في عملهم بالنجاح في حل الملفات الموجودة في وزاراتهم.

ووفقا للمرسوم رقم (373 لسنة 2018) فقد تم تعديل تعيين كل من خالد الروضان وزيرًا للتجارة والصناعة ووزير دولة لشؤون الخدمات والدكتورة جنان بوشهري وزيرًا للأشغال العامة ووزير دولة لشؤون الإسكان والمستشار الدكتور فاد العفاسي وزيرًا للعدل ووزير دولة لشؤون مجلس الأمة.

الرسائل الواردة

وافق المجلس على 3 رسائل، وكلف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في شبهة تجاوزات في تخصيص حيازات زراعية وجواخير، ولجنة الداخلية والدفاع النظر في الاقتراح بقانون بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء.

ففي الرسالة الأولى وافق المجلس على طلب النائب يوسف القطامي بتكليف لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة التأكد من مدى تفعيل المادتين 38 و39 من اللائحة التنفيذية لقانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع جميع الجهات المذكورة بنص المادتين المشار إليهما. وفي الرسالة الثانية وافق المجلس على طلب النائب فيصل الكندري استعجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بإصدار تقريرها الخاص بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل وإدراجه في جدول أعمال جلسة 8 يناير المقبل.

وبعد مناقشة الرسالة الثالثة من رئيس لجنة المرافق العامة يعرض فيها عدم اختصاص اللجنة بموضوعي (الحيازات الزراعية) و(توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء) وافق المجلس على تكليف لجنة حماية الأموال العامة التحقيق في شبهة تجاوزات في تخصيص حيازات زراعية وجواخير. كما وافق المجلس على إحالة الاقتراح بقانون للنائب عسكر العنزي بشأن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء إلى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل.

وخلال مناقشة هذا البند، أكد نواب أن تطوير عمل الصندوق مهم لمحاربة البطالة بين الشباب وطالبوا بتنويع انشطة الصندوق لتشمل المشاريع البتروكيماوية والصحية والورقية ولا تقتصر على الأنشطة التجارية التقليدية.

وشدد النواب على ضرورة مراقبة التصرف في رأسمال الصندوق وإعادة النظر في المشاريع المغلقة لفتح فرص جديدة أمام المبادرين.

وخلال مناقشة رسالة رئيس لجنة المرافق محمد الهيدة، قال في مداخلة له "إن اللجنة لم تكلف بموضوع الحيازات الزراعية كما أن توفير الرعاية الصحية لرجال الإطفاء ليس من اختصاص اللجنة".

وقال وزير الإعلام محمد الجبري إن هيئة الزراعة لا يوجد لديها إشكالية في معالجة الأخطاء إن وجدت، مؤكدا أن هناك ملاحظات لديوان المحاسبة تمت معالجتها ولا توجد إشكالية في دراسة الموضوع في أي لجنة يحددها المجلس.

وناقش مجلس الأمة خلال الجلسة عددا من الأسئلة النيابية وردود الوزراء على بعضها.

واستهل المجلس مناقشة بند الأسئلة بسؤال النائب صالح عاشور إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل لإفادته عما إذا تم إغلاق مجموعة من مقار الجمعيات الخيرية غير المرخصة. وقال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد إن الولايات المتحدة والدول الأوروبية أكدت أن الكويت مثال يحتذى في التعاون بين الدول في تحصيل أموال العمل الخيري وتحويلها.

وأضاف الخالد أن ممثلي الدول الأوروبية الذين زاروا البلاد الأسبوع الماضي تقدموا بالشكر إلى الكويت على تعاونها في مجال جمع الأموال وتحويلها مؤكدين أن الكويت مثال يحتذى في التعاون بين الدول وتحصيل الأموال وتحويلها.

وأوضح أن الحكومة استطاعت حماية العمل الخيري عن طريق تنظيمه عبر الربط الآلي بين الجمعيات الخيرية ووزارات الخارجية والشؤون الاجتماعية والداخلية والقيام بمسؤولياتها في الحفاظ على سمعة العمل الخيري الكويتي.

وأشار الخالد إلى القرارات التي اتخذها مجلس الوزراء بشأن إغلاق جميع الجمعيات غير المرخصة. وفي رده على سؤال للنائب د.عودة الرويعي يطلب تزويده بأسماء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت من حملة الدكتوراه والماجستير، أكد وزير التعليم العالي د.حامد العازمي أنه سوف يزود النائب بجميع ملخصات رسالات الدكتوراه والماجستير لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة. وناقش المجلس سؤالا من النائب عمر الطبطبائي موجها إلى وزير التجارة والصناعة خالد الروضان عن هيئة أسواق المال في شأن المعاملات الإلكترونية. وفي رده على هذا السؤال أوضح وزير التجارة أن دخل السوق الكويتي مليار دولار خلال ٦ أشهر. وتمت ترقية السوق في مؤشر داوجونز ومتوقع دخول مليارات الدولارات إلى السوق الفترة المقبلة.

وأضاف "لدينا قائمة من القوانين نناقشها مع أعضاء اللجنة المالية لتطوير التشريعات المالية لتنشيط السوق".

وناقش المجلس سؤالا من النائبة صفاء الهاشم موجها إلى وزير المالية د. نايف الحجرف لإفادتها عن مساحة جميع الأراضي المملوكة للدولة التي خصصت لشركة المشروعات السياحية.

ورد وزير المالية بأنه تمت إحالة أحد العقود في المشروعات السياحية إلى النيابة بشبهة التزوير.

وفيما يخص تطوير المدينة الترفيهية والواجهة البحرية قال الحجرف إن تطويرها سيتم على الأرجح من خلال هيئة الشراكة.

كشف العرائض والشكاوى

لأول مرة منذ سنوات طويلة تمت تلاوة كشف العرائض والشكاوى في الجلسة وإحالته إلى اللجنة المختصة وهي كالتالي:

– عريضة رقم 352 ضد ديوان الخدمة المدنية بشأن الضرر الواقع على حملة شهادات المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة جراء استمرار الديوان في وضع شروط إضافية لقبول طلبات توظيفهم.

– شكوى رقم 250 ضد الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بشأن الضرر الواقع على موظفة جراء نقلها إلى وحدة تنظيمية لا تتوافق طبيعة عملها ومؤهلها العلمي.

سيحث الجهات الحكومية على نشر المعلومات ويعزز الشفافية

الفضل: «التشريعية» ستناقش اقتراحات النواب وملاحظاتهم على «حق الاطلاع على المعلومات» منتصف الشهر المقبل

أكد رئيس لجنة الأولويات وعضو لجنة الشؤون التشريعية النائب أحمد الفضل أن قانون حق الإطلاع، على المعلومات، من القوانين الحديثة ليس في الكويت فقط بل على مستوى العالم مقارنة بكل قوانين الشفافية.

وأوضح في مداخلة مع تلفزيون المجلس أن القانون يتيح لجميع الباحثين عن المعلومات سواء أكاديميين أو اقتصاديين أو غيرهم بالاطلاع على المعلومات لدى الجهات الحكومية.

وأضاف أن هذا الأمر مهم جدًا لأن الحكومة لا تتيح كل البيانات المطلوبة بشكل تلقائي خاصة البيانات الدقيقة التي لا يطلبها كل الناس.

وأشار إلى أن قانون حق الاطلاع سوف يحث الجهات الحكومية على نشر المعلومات ويعزز الشفافية ويبعد تهم عدم الشفافية عن الجهات الحكومية.

وقال الفضل إن القانون أعيد إلى اللجنة التشريعية وهو معروض مع عدد من الاقتراحات من النواب ولم يتسع الوقت لكي ينتهي المكتب الفني للجنة لعرضه مرفقا بجداول مقارنة للاقتراحات، وتوقع أن يعرض على اللجنة في منتصف سبتمبر المقبل أو بداية أكتوبر حينما يكتمل النصاب اللازم لاجتماع اللجنة.

أحمد الفضل

وأشار الفضل إلى أن لجنة الشؤون التشريعية لم تجتمع اليوم لعدم اكتمال النصاب بسبب العطلة الصيفية ومن المتوقع ألا تجتمع إلا في منتصف شهر سبتمبر.

في موضوع آخر قال الفضل إن إقرار الحكومة اللوائح التنفيذية لقانوني (تجنيس 4 آلاف) و(حظر الشهادات غير المعادلة) أمر جيد لكن هناك قوانين قديمة لم توضع لوائحها وهي أقدم من تلك القوانين التي أقرت حديثا في آخر جلسة لمجلس الأمة.

وأوضح أنه على سبيل المثال فإن تفعيل المادة 31 من قانون الرياضة يتطلب أن تقوم وزارة التجارة بوضع لائحة الشركات التجارية الرياضية وهذا لم يحدث رغم إقرار القانون عام 2017.

وبين أن دور لجنة الأولويات ليس فقط وضع جدول أعمال الجلسات أو ترتيب الموضوعات لكن يمتد دور اللجنة إلى ملاحقة الحكومة ومتابعة إقرار اللوائح التنفيذية للقوانين التي يقرها مجلس الأمة.

العبدالجليل : يسهم في تكثيف الإنتاج الفكري والعلمي والثقافي محلياً

«الوطني للثقافة»: قانون حقوق المؤلف الجديد نقلة نوعية وحضارية

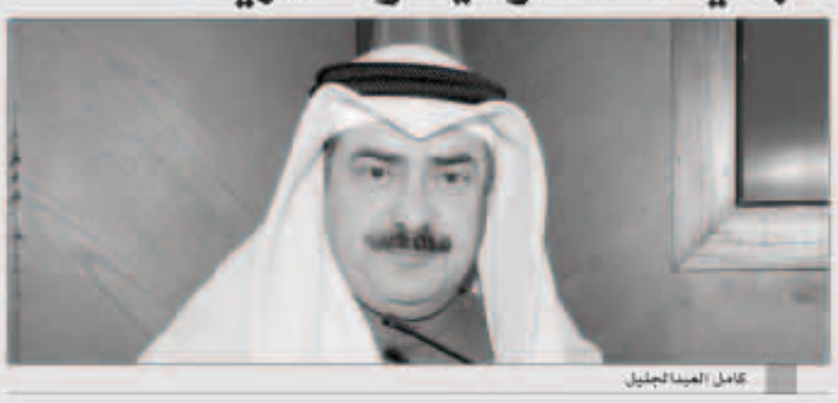
كامل العبدالجليل

قال الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالإنابة كامل العبدالجليل اليوم الخميس إن القانون الجديد المعدل في شأن "حقوق المؤلف والحقوق المجاورة" يعد "نقلة نوعية وحضارية متقدمة للكويت".

وأضاف العبدالجليل الذي يشغل أيضا منصب المدير العام لمكتبة الكويت الوطنية في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أن القانون رقم 75 لسنة 2019 "يحمي ويدعم حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة الأصيلة لكل المؤلفين في مجالات الثقافة والعلوم والآداب والإنتاج الإعلامي والتقني ومختلف الفنون".

وأوضح أن القانون الجديد المعدل للقانون السابق رقم 22 لسنة 2016 يسهم في تعزيز وتوسيع نطاق الحماية ويثبت كافة جوانب الحقوق الأدبية والمالية ومدة الحماية ومدة الحماية الطويلة، وأفاد بأن القانون الجديد الذي صدر ونشر في الجريدة الرسمية في 23 يوليو الماضي يحدد أنواع القيود والاستثناءات على حقوق المؤلفين وأصحاب الحقوق للمشاركين معهم في أعمالهم فضلا عن تهيئة مجال وفرص إنشاء الإدارات الجماعية والإجراءات التحفظية المساعدة في حفظ الحقوق ومؤازرة المؤلفين.

وأكد أن هذا القانون يسهم كذلك في رفع مكانة وسمعة الكويت الثقافية وصنع المعرفة وإطلاق الإبداعات الكويتية وعطاءات المواهب.

وأشار العبدالجليل إلى أن القانون الجديد يسهم أيضا في تكثيف الإنتاج الفكري والعلمي والثقافي والإعلامي والأدبي محليا نظرا إلى توافر البيئة الحامية للابداع والابتكار مبينا أن مكتبة الكويت الوطنية ستقوم بالإشراف على تنفيذه.